20080802-0003a-M
حديدة النهار - طبع

النهار

السبت ٠٢ آب ٢٠٠٨ ـ السنة ٧٤ ـ العدد ٢٣٤٣٠

لحود تمسك بعبارة "في كنف الدولة" وباسيل بوضوح أكثر في قضيتي المفقودين واللاجئين إلى إسرائيل
لجنة البيان الوزاري اتفقت على الصياغة بإجماع خرقه تحفظان

أنهت لجنة صياغة البيان الوزاري مهمتها ليل امس باجتماع رابع عشر واخير باجماع اعضائها وتحفظين للوزير نسيب لحود يتعلق بمطالبته بذكر مرجعية الدولة في المقاومة، وللوزير جبران باسيل يتعلق بمطالبته بعبارات لم ترد في البيان حول المفقودين في سوريا ولبنان واللاجئين الى اسرائيل.

ترأس رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة بعد ظهر امس في السرايا الاجتماع الرابع عشر للجنة المكلفة صياغة البيان الوزاري بحضور الوزراء الاعضاء: لحود، وائل ابو فاعور، فوزي صلوخ، يوسف نقلا، محمد فنيش، باسيل، طارق متري، محمد شطح، والياس سكاف. عند التاسعة مساء انتهت الجلسة وتحدث وزير الاعلام طارق متري الذي قال: "انجزت لجنة الصياغة مهمتها في اعداد مسودة للبيان الوزاري وسوف ترفع غدا (اليوم) الى فخامة رئيس الجمهورية والى مجلس الوزراء، على ان تناقش وتقر في جلسة مقبلة قريبة لمجلس الوزراء. اتفقنا على نص البيان الوزاري جملة، وقد توصلنا الى اتفاق بعد مناقشة طويلة، وكان بيننا اجماع ليس لفظيا فحسب بل هناك لغة جديدة استخدمناها في البيان وهي معبرة عما استطعنا الوصول اليه والتفاهم على قضايا خلافية، وتوصلنا الى ذلك نتيجة الحوار الجدي والرغبة في الاصغاء واحدنا الى الآخر وتفهم مواقفه ومشاعره. واكدنا في البيان في فقرة خاصة ان مبدأ وحدة الدولة ومرجعيتها هو الناظم لقرارات الحكومة والتزاماتها وتوجهاتها، وهذا المبدأ يحكم كل فقرات البيان الوزاري. تحدثنا (اول من) امس عن المسألة التي دار حولها تباين الاسبوع الماضي والمتعلقة بحق لبنان بشعبه وجيشه ومقاومته في تحرير ارضه او استرجاعها في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر، وكنت قلت لكم ان هناك من رأى ضرورة اضافة عبارة الى هذه الفقرة تؤكد ان هذا الحق يمارس في كنف الدولة اللبنانية. بعض اعضاء اللجنة، ليس لمعارضة البيان بل حرصا منهم على ان تأتي هذه الفقرة معبرة بصورة اقوى عما اتفقنا عليه، تمنوا في الاجتماع ان تضاف عبارة "في كنف الدولة"، وقد ابدى معالي الوزير نسيب لحود نوعا من التحفظ في اضيق الحدود لاننا لم نضف الى المسودة المقترحة هذه العبارة، وهو سيشرح لكم موقفه بدقة تحاشيا لاي مبالغة في التفسير او سوء فهم، ولكن تمني اضافة بعض الفقرات لم يكن محصورا بالوزير لحود بل ان معالي الوزير جبران باسيل له ايضا رغبة في التعبير عن رأيه في التحفظ في اضيق الحدود لجهة اضافة عبارات لم ترد في اي فقرة من فقرات بياننا الوزاري. لكن هذا البيان هو مسودة مرفوعة الى مجلس الوزراء باجماع اعضاء اللجنة، وبذلك تكون اللجنة انتهت من اعمالها".

لحود

وقال الوزير لحود: "بعد ازمات طويلة دامت شهورا واسابيع، تألفت حكومة الوحدة الوطنية، وانتخب رئيس جمهورية جديد للبنان وحصلت مناقشة حول انضاج البيان الوزاري والحمدلله تكللت الليلة جهود لجنة صياغة البيان الوزاري بالنجاح وتمكنت من الاتفاق حول بيان يتطرق الى جميع القضايا الوطنية الكبرى المطروحة على الساحة اللبنانية، من تحديات استراتيجية وسياسية واقتصادية وتحديات تتعلق بحياة المواطنين وعيشهم الكريم. وأعتقد ان الجهد ا لذي بذلته اللجنة هو جهد جبار تشكر عليه ومستوى المناقشة داخل اللجنة كان راقيا بالموضوعية والعمق. وقد توصلنا الى صياغات مشتركة لكني حاولت بالأمس ان أدخل عبارة على احدى الفقرات في البيان الوزاري تتعلق بحق لبنان بشعبه وجيشه ومقاومته في تحرير مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وحماية لبنان. حاولت ان أدخل فقرة تقول انه يحصل ذلك "في كنف الدولة اللبنانية". ولو تمكنا من ادخال هذه الفقرة لكنا تمكنا من ان يكون الاجماع كاملا على جميع فقرات وعبارات البيان الوزاري، لم نتمكن من ذلك، وعليه تحفظت ليس عن الفقرة الكاملة ولكن عن عدم ادخال هذه العبارات، وما أقوله هو انه كان كل همنا في هذه الفترة ان نؤمن ان تكون الدولة اللبنانية هي المرجعية الاساسية في جميع الامور الوطنية، وهذا حصل ومذكور في فقرة اخرى من البيان، ولكن كان يهمنا ان يكون مذكورا في الفقرة التي تتعلق بالمقاومة وبحق لبنان بشعبه وجيشه ومقاومته في تحرير ما تبقى من أرضه المحتلة. هذا هو التحفظ أعلنته صراحة منذ (أول من) أمس وآمل حتى انعقاد جلسة مجلس الوزراء ان نجد صياغة تسمح برفع هذا التحفظ والا فاننا موافقون على كل البيان الوزاري بكل فقراته مع التحفظ عن عدم ابراز هذه العبارة أي "في كنف الدولة اللبنانية".

باسيل

وتحدث الوزير باسيل قال: "نعتذر ان كنا التزمنا سرية المداولات انما بعدما اتفقنا على البيان الوزراي بات من حق الجمهور ان نطلعه على ما نعتبر انفسنا فرحين بانجازه من خلال البيان الوزاري. ونعتبر انه بمشاركتنا للمرة الاولى في حكومة وحدة وطنية. وبعد غياب سنين وسنين، استطعنا ان ننجز مجموعة من الامور كانت في فترة من الفترات تعتبر من المحرمات او من المواضيع التي لم تذكر في بيانات وزارية سابقة. ونحن سعداء لاننا في مرحلة عودة التوازن الى البلد والحكم ومنطوق المشاركة داخل الحكومة. كل ما يمكن اعتباره او وضعه في خانة التحفظ هو الرغبة في أن يكون البيان في بعض معالمه اشد وضوحا، لان الحكومة البنانية، للمرة الاولى هي حكومة وحدة وطنية يشارك فيها معظم الاطياف والاطراف اللبنانية، وهناك مواضيع تستأهل منا ان نعبر عنها بوضوح وجرأة أكبر. على سبيل المثال، نحن أدخلنا موضوع اللاجئين الى اسرائيل ورغبة الحكومة اللبنانية في عودتهم الى وطنهم ودعوتهم لذلك، طبعا مع مراعاة القوانين. انما كان يمكن الحكومة اللبنانية ان ترسل اشارات اوضح وأكثر جرأة الى اللبنانيين الموجودين في اسرائيل. كذلك الأمر بالنسبة الى اللبنانيين المفقودين في سوريا وفي لبنان. فالكلام السابق الخشبي الذي كنا نسمعه واللجان العديدة التي تألفت لحل هذه القضية، لم تؤد الى أي نتيجة، الحكومة اللبنانية يمكنها الان ان تعتمد المعايير الدولية المعتمدة في دول أخرى وهي معايير جربت واعطت نتيجة وحلت مسائل من هذا النوع من دون ان تفتح ملفات الماضي، هذا امر دخل في البيان الوزاري انما كنا نفضل ان نذهب الى تدابير واجراءات اوضح، كانشاء بنك للمعلومات والحمض النووي، وهذه الامور قد تتخذها الحكومة في الفترة اللاحقة، ولكن التعبير عنها اليوم يطمئن ذوي المفقودين ان الحكومة جدية في التعاطي وهذا الملف وفقا للتجارب السابقة التي اعتمدت. كما ادخلنا موضوع ربما يكون من باب المؤكد انما يطمئن الناس واللبنانيين باحترام الدستور في الفقرة ٩٥ منه باحترام مبدأ المناصفة في تعيينات الفئة الاولى، وهذا امر عبرت عنه الحكوم في شكل واضح. كذلك في موضوع التجنيس وحكم مجلس شورى الدولة الذي صدر وطلب اعادة درس بعض الملفات لغير مستحقي الجنسية. هذا الامر وارد في البيان الوزاري ومن الجيد جدا ان تلتزم الحكومة القيام به. كذلك يدرس من الآن حتى يوم الاثنين. امكان اضافة تنفيذ القانون ٦٧/٦٨ الذي يطالب بتنفيذ معاملات الجنسية لمستحقيها والتي قدمت منذ مدة قديمة جدا، وهذه ايضا اشارة تدل على رغبة الحكومة في تنفيذ القوانين.

وفي موضوع السلاح الفلسطيني جرى حوار جدي وصريح، سواء كان داخل او خارج المخيمات، وتمكنا من التوصل، من خلال صيغة هيئة الحوار السابقة، الى اظهار نية الحكومة لمعالجة هذا الموضوع بالجدية المطلوبة. الى جانب ذلك هناك موضوع رفض التوطين والمطالبة بحق العودة للفلسطينيين، وللمرة الاولى تخرج الحكومة اللبنانية عن السياق المبدئي فيه بالقول اننا طبعا كلبنانيين مجمعون على رفض التوطين لانه وارد في مقدمة الدستور، انما في فترة الامر الواقع للتوطين في لبنان، هل تبقى الحكومة متفرجة على الامر ولا تتخذ الاجراءات او تشارك في صوغ التصورات والافكار التي يمكن ان تساعد او تحث المجتمع الدولي والعربي او تضغط عليه بتحمل مسؤولياته السياسية في هذا المجال؟ اولا لجهة نشوء هذه المشكلة وتحميل لبنان واللبنانيين تبعاتها، وحض المجتمع الدولي على حل هذه القضية بما لا يحمّل لبنان وحيدا تبعاتها؟ لقد ورد هذا الكلام في شكل واضح في البيان الوزاري، وكنا نأمل في ان يعطي مزيدا من البعد الوطني، وان كانت حكومتنا هي حكومة وحدة وطنية، ولكن هذا الموضوع هو سبب الحرب اللبنانية والحروب التي ما زالت اسرائيل تشنها حتى عام ٢٠٠٦ على ارضنا وهو سبب الكثير من المشاكل التي يعانيها لبنان. هذه القضية تستأهل ان تذهب نحو التشاور الوطني والحوار العام ولا تبقى في اطار واحد من المناقشة. اما في موضوع مؤتمر باريس ٣ فهو اخذ في الاعلام اكثر بكثير مما كان حقيقة. نحن ناقشنا الاصلاحات التي تنوي الحكومة القيام بها وتوصلنا في النهاية الى صيغة ترضينا وترضي دولة الرئيس السنيورة واعضاء اللجنة كافة، وهي صيغة يحترم فيها لبنان التزاماته في موضوع الاصلاح الاقتصادي.

واخيرا في موضوع المقاومة، اعتبر ان الفقرة صيغت في الشكل الذي يؤكد على مرجعية الدولة اللبنانية في هذا الشق وفي كل بنود البيان الوزاري، هناك وحدة للمرجعية وتأكيد عليها من جهة، وهناك من جهة اخرى تأكيد لمسؤولية الدولة اللبنانية حصرا في المحافظة على السيادة وسلامة الاراضي اللبنانية.

ويؤكد ايضاً حق لبنان بجيشه وشعبه ومقاومته، وبالحوار من ضمن استراتيجية دفاعية يكون حزب الله والمقاومة جزءاً من الاستراتيجية الدفاعية، هذا الحوار يؤدي في النهاية الى صوغ هذه الاستراتيجية، فلا مس ابداً بمرجعية الدولة ولا بأن تكون المقاومة في كنف الدولة، فلم يضعها احد لا جغرافيا ولا فكرياً خارج اطار الدولة اللبنانية. وعليه، مع التحفظات التي هي ليست في اطار الاعتراض بل الرغبة في مزيد من الجدية والوضوح، نزف بكل فخر الى اللبنانيين الانجازات التي حققناها لهم وستخرج على ارض الواقع من الاطار النظري الى الاطار الواقعي". وقال رداً على سؤال: "هناك مسؤوليات علينا حيال اهل المفقودين الذين لهم بالحد الادنى حق المعرفة، حق السيدة ان تعرف نفسها ان كانت ارملة ام لا، ان تعرف ان كان ابنها حياً ام متوفياً، كل ما نطلبه هو ان نلتفت الى هذه المسألة الانسانية ونقول للناس ان هناك حكومة تريد ان تسمعكم وتتعاطى بجدية، واعتقد ان لا مانع من ذلك. هناك العديد من الهيئات الدولية المستعدة لان تمول

عمليات انشاء بنك معلومات وبنك حمض نووي، ونحن تمكنا من ان ندخل الى البيان ان لبنان سوف يصادق على المعاهدة الدولية في موضوع المخفيين قسراً، وهذا امر جيد لان لبنان لم يوقع بعد هذه المعاهدة، وبذلك تتمكن الحكومة اللبنانية من ان تتخذ العديد من الاجراءات العملية التي تكون في اطار التسامح والمحبة واغلاق كل ملفات الحرب والماضي".
وقال في سياق آخر: "عملنا في اللجنة كان جدياً جداً وصريحاً وتمكنا من توصيل قسم كبير من الافكار بواقعية معينة، وعلينا الا ننسى عمر الحكومة والزمن المحكومة به. هذه التحفظات هي في اطار الرغبة في المزيد، ويبقى هذا الموضوع خاضعاً للجلسة الوزارية الاثنين المقبل لطرح هذه الامور على الطاولة امام مجلس الوزراء الذي يقرر في شأنها.
سئل: هل يمكن البيان ان يتحدث عن آلية معينة لحفظ مرجعية الدولة في مسألة حق لبنان بشعبه وجيشه ومقاومته بتحرير ارضه؟
اجاب: "اعتقد ان البيان واضح جداً في هذا الخصوص وحين تطلعون عليه ستجدون انه لم تكن في نية اي فريق ان يخرج عن هذه المرجعية التي تحكم كل البيان الوزاري، ولكن الغمز من هذا الموضوع في اتجاه او آخر لغايات انتخابية او سياسية او للاعتبارات السياسية الخاصة هو حق لكل فريق، انما لا اعتقد ان احداً فرّط بمرجعية الدولة ورغبته في ان يرى الدولة ضامنة وناظمة لعلاقاتها مع كل الفئات الداخلية وللسياسات الخارجية للدولة. اذاً هذا موضوع واضح جداً في الفقرة المتعلقة بالمقاومة، في القرارات الدولية والاستراتيجية الدفاعية، وفي كل الفقرات الاخرى.
سئل: كيف تمكنتم من التوفيق بين هذه العبارة بحق الدولة وبين القرارات الدولية ولا سيما القرار ١٧٠١ خصوصاً ان هناك تناقضاً في ما بينهما؟
اجاب: "لا اعتقد ان هناك تناقضاً. بمراجعة القرار ١٧٠١ وحق لبنان في تحرير اراضيه المحتلة لا تناقض ابداً، وهذا امر لم يحصل حوله خلاف اصلاً، واقول انه في كل المداولات التي حصلت لم يعترض احد من كل الاطراف على حق المقاومة في تحرير ارضها والدفاع عن لبنان، ولم يعترض احد على حق الدولة في القيام بهذا الامر وبواجبها. اعتقد ان الموضوع اخذ اكثر من حجمه بكثير في الاعلام".

جميع الحقوق محفوظة - © جريدة النهار ٢٠٠٨